100 عام من الديمقراطية البحرينية

عيسى الكبير أدرك مبكرا الأهمية الحاسمة للمشاركة الشعبية

الديمقراطية في فكر الملك خيار استراتيجي محكوم بالتوافق الوطني

هذه مناسبة وطنية كبيرة تستحق الاحتفاء بها وتأمل ما تعنيه في تاريخ البحرين الحديث والمعاصر.

نعني الاحتفاء بمرو مائة عام على مشاركة المرأة في الانتخابات البلدية في البحرين.

هذا احتفاء أولا بالمرأة البحرينية ودورها الوطني التاريخي في تقدم ونهضة البحرين والمشاركة في صنع سياساته وقراراته. وهو في جوهره احتفاء بالديمقراطية البحرينية العريقة والريادة في هذا المجال.

هذه المناسبة فرصة لإلقاء بعض الأضواء على جوانب وأبعاد أساسية لا بد أن نتحدث عنها فيما يخص الديمقراطية البحرينية.

■■■

الريادة البحرينية

حين نظمت البحرين الانتخابات البلدية في عشرينيات القرن الماضي، أي قبل قرن كامل، كان هذا حدثا تاريخيا فريدا. كانت هذه الانتخابات خطوة ريادية غير مسبوقة في تاريخ المنطقة كلها. البحرين سبقت كل دول المنطقة بعقود بهذه الانتخابات.

هذه الانتخابات البلدية كانت تجسيدا لرؤية عصرية حضارية متقدمة تسبق عصرها بالنسبة إلى دول المنطقة

هذه الريادة الديمقراطية البحرينية لم تأت من فراغ. كان وراءها عاملان كبيران:

الأول: تاريخ البحرين الطويل وحضارتها. ليس جديدا القول بأن أحد السمات الكبرى لتاريخ البحرين وحضارتها احترام التعددية، واحتضان كل الديانات والمذاهب، والتعايش الاجتماعي بين كل الطوائف والديانات، والتسامح. هذه القيم والمبادئ أحد أكبر خصائص الهوية الوطنية البحرينية، وأكبر مصادر القوة.

نريد أن نقول إن الانتخابات البلدية وما تعنيه من احترام للتنوع وللإرادة الشعبية لم تكن أمرا غريبا على ضوء تاريخ البحرين وحضارتها وسمات هويتها الوطنية.

الثاني: وجود قيادة بحرينية عصرية طموحة تدرك مقتضيات العصر ومقومات بناء دولة قوية مستقرة ممثلة في الشيخ عيسى الكبير.

الشيخ عيسى الكبير، كما هو معروف، وضع أسس بناء الدولة الحديثة في البحرين في كل المجالات.. في مجال التعليم والصحة والبناء الإداري والمؤسسات.. وهكذا.

كان الشيخ عيسى الكبير صاحب رؤية متقدمة سابقة لعصرها. وأكبر دليل على ذلك أنه أدرك مبكرا أن المشاركة الشعبية أحد أكبر أركان بناء الدولة الحديثة.

في إطار هذا التفكير المتقدم جاء تنظيم الانتخابات البلدية. الانتخابات جسدت هذا الإيمان بالأهمية الحاسمة للمشاركة الشعبية. كما يجسد بالطبع الايمان بالدور الوطني الذي تلعبه المرأة البحرينية، وبجدارتها التامة في أن تكون شريكا في بناء الوطن وتقدمه.

ومنذ أن أرسى الشيخ عيسى الكبير هذا المبدأ.. مبدأ أهمية المشاركة الشعبية بكل صورها ظل هذا مبدأ أساسيا للحكم مع حكام البلاد بعد ذلك.. مع الشيخ حمد، والشيخ سلمان، والشيخ عيسى.

الاستماع لآراء الشعب والحوار والتوصل الى حلول متوافق عليها ظل مبدأ أساسيا للحكم منذ عهد عيسى الكبير في كل التطورات والأزمات التي مرت بها البحرين.

■■■

مع المشروع الإصلاحي

منذ الانتخابات البلدية في عام 1926 اتخذت المشاركة الشعبية والتطور الديمقراطي أشكالا وصيغا عدة مرحلة بعد مرحلة.

لكن التطور الديمقراطي وصل كما نعلم إلى مرحلة نوعية متقدمة جدا من النضج مع صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ومشروعه الإصلاحي الكبير.

لا نستطيع هنا أن نعرض كل مظاهر وأبعاد التطور الديمقراطي مع الملك حمد، لكننا نعرف أنه منذ الأيام الأولى لتولي جلالة الملك الحكم اتخذ جلالته خطوات انفتاح ديمقراطي كبرى تمثلت في عودة المعارضين الموجودين في الخارج، وإطلاق عمل الجمعيات السياسية لممارسة دورها وأنشطتها.

وجاء ميثاق العمل الوطني خطوة تاريخية كبرى على طريق إرساء الديمقراطية. كانت صياغة الميثاق بحد ذاتها تجسيدا لقمة الديمقراطية إذ تمت صياغته عن طريق لجنة ممثلة لكل قوى وأطياف المجتمع، وتم إقراره بأغلبية شعبية كاسحة. وأرسى الميثاق الحريات العامة والديمقراطية كأحد أكبر أركان الحكم. ثم صيغ الدستور الجديد الذي أكد نفس المبادئ والأسس الديمقراطية في ظل ملكية دستورية.

وانطلقت صيغة المؤسسة التشريعية ممثلة في مجلس النواب المنتخب ومجلس الشورى المعين ممثلا لقوى المجتمع المختلفة.

وجاء حوار التوافق الوطني خطوة رائدة كبرى على طريق الديمقراطية البحرينية الذي شاركت فيه كل القوى، ونتجت عنه خطوات تطويرية إصلاحية بارزة.

لا نستطيع هنا أن نعرض أبعاد هذه التطورات الديمقراطية وغيرها بالتفصيل.

لكن من المهم أن نذكر هنا أن التطورات الديمقراطية، كان وراءها موقع الديمقراطية في فكر الملك حمد وفلسفة جلالته للحكم.

الديمقراطية في فكر جلالة الملك حمد لها ثلاثة ابعاد كبرى حاكمة. بمعنى انه بغض النظر عن اي صيغة ديمقراطية يتم اتباعها، فإن هناك ثوابت كبرى يجب الالتزام بها.

هذه الأبعاد والثوابت هي.

1 – أن الديمقراطية خيار استراتيجي.

بمعنى أن المشاركة الشعبية في شؤون الحكم وسياسات الدولة ضرورة استراتيجية.

هذه القناعة لدى جلالة الملك تجسدت في اعتبار جلالته في كل الوثائق الرسمية وفي كل أحاديث جلالته أن الهدف الأساسي من المشروع الاصلاحي كله هو بناء الدولة المدنية العصرية الحديثة. وكما نعرف أن الدولة المدنية العصرية الحديثة هي دولة المؤسسات المستقلة وهي دولة حكم القانون، ودولة المشاركة الشعبية، ودولة الديمقراطية والحريات.

2 – أن الديمقراطية لا بد أن تقوم على التوافق الوطني.

التوافق الوطني ركن أساسي في فكر الملك حمد وفلسفته في الحكم عليها جلالته مرارا وتكرار. وقد سبق أن كتبت مقالات عدة حول أبعاد فلسفة التوافق.

الفكرة الجوهرية أن أي تطور كبير أو سياسة جديدة لا بد أن تكون محصلة للتوافق بين مختلف القوى في المجتمع.

بعبارة أخرى، يعني هذا انه ليس من حق أي جهة، بما في ذلك السلطة التنفيذية، أن تنفرد وحدها بالقرار، وإنما يجب أن يكون محصلة للإرادة الشعبية العامة.

3 – أن التجربة الديمقراطية في البحرين برمتها قابلة للتطور بحسب تطور الأوضاع والظروف وبحسب ما ترتئيه الإرادة الشعبية.

فلسفة التوافق الوطني في فكر الملك حمد تجسد رؤية وطنية ديمقراطية متقدمة.

هذه باختصار شديد جدا بعض من ملامح تطور الديمقراطية البحرينية مع جلالة الملك حمد.

■■■

رغم إساءة الاستغلال

من أكبر الجوانب المرتبطة بالتطور الديمقراطي في البحرين التي لا يتنبه إليها كثيرون، حقيقة أنه رغم الأزمات الكبرى التي مرت بها البحرين، ورغم إقدام البعض على إساءة استغلال الديمقراطية أبشع استغلال ممكن وإلى حد تهديد الأمن الوطني، فإن التطور الديمقراطي لم يتوقف.

نستطيع أن نتحدث مطولا عن كيفية استغلال الديمقراطية للإضرار بالوطن، لكن الحالة الكبرى في هذا المجال ما حدث في عام 2011 مع أحداث محاولة الانقلاب الطائفي التي شهدتها البلاد.

في ذلك الوقت، كما نعلم، استغلت قوى طائفية الحريات المتاحة في البلاد ومناخ الديمقراطية السائد استغلالا إجراميا بشعا. هذه القوى لم تلحق الأذى بالدولة والمجتمع فقط، بل حاولت هدم الدولة بالكامل وتمزيق المجتمع وفق مخطط طائفي أصبحت أبعاده معروفة.

المهم هنا أنه رغم هذه الجريمة الطائفية البشعة استغلالا للديمقراطية، فإن الدولة لم تتخل عن الديمقراطية. ليس هذا فحسب، بل ان جلالة الملك أصرَّ على استمرارها وتطويرها.

في ذروة الأحداث الطائفية وما ترتكبه القوى المتآمرة من أعمال عنف وإرهاب، عرض صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد ولي العهد رئيس الوزراء، الحوار والتوصل الى توافق ينهي الأزمة، لكن القوى الطائفية رفضت وأصرت على المضي قدما في مخططها اعتقادا منها بأنها ستنجح.

وأقدم جلال الملك على خطوة تاريخية غير مسبوقة في العالم كله حين أمر جلالته بتشكيل لجنة دولية مستقلة لتقصي الحقائق في الأحداث. وتشكلت اللجنة بالفعل وأصدرت تقريرها وتوصياتها، ورغم عدم الاتفاق على كل ما جاء به، فإن جلالة الملك وجه بتنفيذ لتوصيات والتزمت الحكومة بتنفيذها بالفعل.

هذه الخطوة جسدت ذروة الإيمان بالديمقراطية من جانب جلالة الملك.

في نفس الوقت أقدم جلالة الملك على خطوة تاريخية أخرى، حين أمر بتنظيم حوار التوافق الوطني الذي شاركت فيه كل القوى في المجتمع، بهدف بحث كل جوانب العمل الوطني واقتراح أي تطويرات. وبالفعل صدرت عن الحوار توصيات للتطوير في كل المجالات، وأمر جلالة الملك بتنفيذها.

تنظيم هذا الحوار كان تجسيدا لرؤية جلالة الملك بأن كل جوانب العملية الديمقراطية والإصلاح مفتوحة باستمرار شرط التواق الوطني.

■■■

خصائص الديمقراطية البحرينية

كما نعلم، هناك في العالم العديد من تجارب وصيغ الديمقراطية. كل بلد يصيغ تجربته بحسب تاريخه وأوضاعه السياسية والاجتماعية، وأيضا بحسب طبيعة قيادته.

والديمقراطية البحرينية لها خصائص وسمات محددة في مقدمتها ما يلي:

–1 أن التجربة الديمقراطية بحرينية أصيلة.

بمعنى أن التجربة في نشأتها وتطورها عبر مائة عام تشكلت ملامحها وخصائصها من منطلق قناعات بحرينية ومن دون أي تدخلات من الخارج من أي نوع.

–2 أن الديمقراطية البحرينية توافقية منضبطة.

كما ذكرنا، فإن الديمقراطية البحرينية منذ نشأتها الحديثة وحتى اليوم تقوم على الحوار بين مختلف القوى والجماعات. وفي عهد المشروع الاصلاحي لجلالة الملك أصبح التوافق الوطني شرطا أساسيا للإقدام على أي خطوة تطويرية، وذلك كي لا تنفرد جهة واحدة أيا كانت بالقرار. والحكمة هنا، كما نعلم، ضمان الرضا العام عن أي قرار أو سياسة.

3 – أن الديمقراطية توازن بين الحريات السياسية وبين ضرورات حماية أمن الدولة والمجتمع، والوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي.

هذا التوازن نجده في كل وثائق الديمقراطية سواء الدستور أو ميثاق العمل الوطني، أو القوانين التي تنظم العمل السياسي والوطني عموما.

كما هو مفهوم، فإن الفلسفة الأساسية هنا أنه لا يمكن السماح باستغلال الحريات من أجل تهديد أمن واستقرار الدولة، أو لشق الصف الوطني وتهديد تماسك المجتمع.

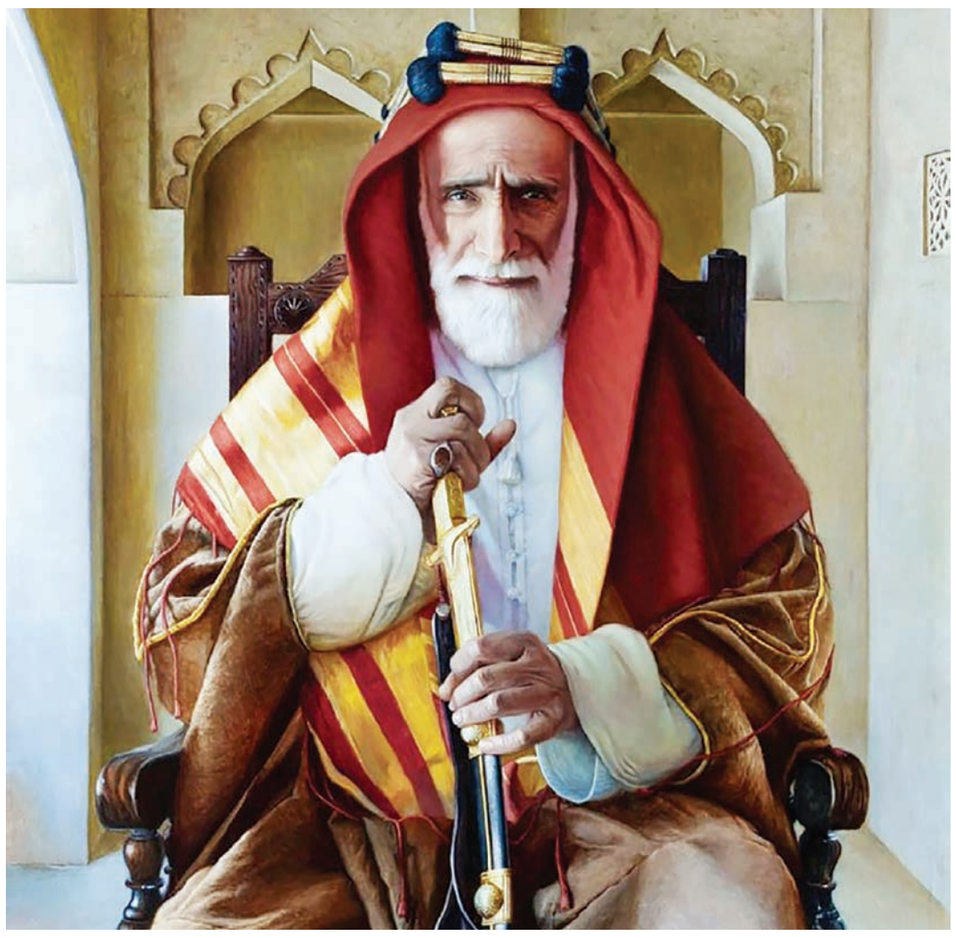
–4 أن الديمقراطية البحرينية ليست جامدة ولا تدعي أنها وصلت إلى مرحلة الكمال. هي ديمقراطية مفتوحة على آفاق أي تطوير في أي وقت شرط أن يكون هذا التطوير محصلة التوافق الوطني كما أكد جلالة الملك.

هذه لمحة سريعة عن الديمقراطية البحرينية عبر مائة عام. من المهم أن يهتم الباحثون بدراسة التجربة دراسة موسعة في كل مراحلها وتأصيلها.

كما أنه من المهم أن تهتم كل قوى المجتمع باقتراح أي تطوير تراه ضروريا لإنضاج التجربة أكثر بحسب التطورات.



○ جلالة الملك المعظم.



○ الشيخ عيسى الكبير.

رغم إساءة استغلال الحريات للإضرار بالوطن لم تتوقف التجربة

هذه هي الخصائص الكبرى للديمقراطية البحرينية



○ أول انتخابات بلدية.



بقلم:
السيد زهره